المتصرفين بالأموال غير المنقولة لا يملكون نقل حق من حقوق التصرف فيها حتى يمكن اعادة تشكيل دائرة الطابو ، وكل عمل مخالف لهذا المنشور باطل »[٦] . وكان قد فسر عبارة حق التصرف الواردة في المنشور ، بأنها « تطلق على الفراغ والرهن وفك الرهن وانشاء الوقف ، وكل تصرف آخر في الاموال غير المنقولة ، وتشمل العقود الخاصة بالتصرف فيها » .

كذلك صدر في ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨ ، منشور آخر لوقف معاملات الاراضي واغلاق دائرة « الطابو » ، ومنع حق التصرف فيها ، في سنجقي نابلس وعكا[٧] . هذا ، عدا الابقاء على القوانين العثمانية التي تساعد على الاستيلاء على الاراضي ، واعلان ذلك بمراسيم او منشورات تؤكد صحة هذه القوانين، مثل الاعلان الصادر في ٢٠ أيار ١٩١٩، وهو اعلان يعطي مدير عام ادارة بلاد العدو المحتلة ، الحق بتعيين شخص من أجل تعيين الاراضي وتخصيصها للاغراض العامة بناء على القانون العثماني المؤرخ بتاريخ ٧ ربيع الاول ١٣٣٢ هـ .

لقد كانت فلسطين ، حتى ايلول ١٩١٨ ، ميدانا لمعارك شديدة بين القوات الانكليزية والعثمانية ، كانت حصيلتها التخريب الشديد في الممتلكات والارواح ، عدا ان الاتراك قاموا بقطع الاشجار ، بما فيها الاشجار المثمرة (الزيتون والبرتقال) ، لاستخدامها وقودا او لاغراض عسكرية : حيث قدرت الاشجار التي قطعت في منطقة بيت لحم وبيت جالا فقط بحوالى ٣٠ الف شجرة [٨] . كما ادت الحرب الى انقطاع الصادرات والواردات. مما سبب ازمة اقتصادية عانى منها الفلاح الفلسطيني . ومما يدل على سوء الحالة الاقتصادية في تلك الفترة ، ما ورد في تقرير بريطاني (١٩١٨ / ١٩١٩) ، من ان مجمل اسعار الحاجيات لا يزال فوق المقرر في البلاد : فالثياب وسائر اصناف البضائع والمصنوعات تباع في المدن بزيادة ٢٥٪ عما كانت عليه قبل الاحتلال ، عدا النقص الحاصل في دواب الزراعة ، التي استولى الاتراك على معظمها قبل انسحابهم[٩] .

في ظل هذه الظروف ، ثبت الحاكم العسكري لفلسطين ، باعلانه الصادر في ١٩ شباط ١٩١٨ ، كل الضرائب التي كانت مفروضة زمن الحكومة العثمانية ، وفي ٧ أيار من السنة نفسها ، صدر مرسوم يثبت الاعلان المذكور ، وزاد أن الضرائب ستجبى اعتبارا من أول آذار من السنة نفسها[١٠] .

ولما كانت البلاد تعاني ازمة اقتصادية نتيجة الحرب ، فأن الاهالي لم يقبلوا على دفع الضرائب ، مما اضطر الادارة العسكرية إلى ان تنشر بيانا تعلن فيه أنه لن يؤخذ من احد شي ، باستثناء ما هو مفروض بحسب القانون ، واعدة بعدم اخراج هذه الاموال من فلسطين ، وبأنها ستنفقها في الاصلاحات التي تعود على الاهالي بالنفع العميم .

وتولت الادارة العسكرية بنفسها جباية الاعشار وضبط رسوم المكوس . كما قامت بابطال جباية الاعشار بواسطة الملتزمين ، وتعيين الموظفين الحكوميين لذلك ، حيث بدىء بهذا الاصلاح منذ حزيران ١٩١٨ ، وعينت الحكومة لجان تخمين اوكل اليها ، تقدير حصة الادارة العسكرية من غلال القرية عينيا . وكان التخمين يعلن في القرى المعينة ،ويخضع للاستئناف لدى الحاكم العسكري في اللواء ، في مدة ستة ايام من تاريخ اعلانه . غير ان الاعشار كانت تجبى نقدا . وكان الحكام العسكريون في المناطق يحددون مقدار استبدال القيمة العينية بالنقد